



# تقرير مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

يسر أعضاء مجلس الإدارة تقديم تقريرهم والبيانات المالية الموحدة لشركة الخليج للملاحة القابضة ش.م.ع ("الشركة") والشركات التابعة لها (يشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021. سوف يتم عرض التقرير والبيانات المالية الموحدة على المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي للشركة المقرر عقده في النصف الأول من 2022.

## النتائج وتوزيعات الأرباح

إن نتائج المجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 مبينة في الصفحة رقم 9 من هذه البيانات المالية الموحدة.

## الأنشطة الرئيسية

تقوم بشكل رئيسي المجموعة بأعمال النقل البحري للبضائع وتأجير السفن وخدمات الشحن والنقل البحري بموجب عقود خاصة للركاب والتجّار وخدمات التخليص والشحن الجمركي وخدمات تحميل الحاويات وتفريغها وإخلائها وتعبئتها.

## مبدأ الاستمرارية

خلال السنة، قام مقرض القرض الآجل (V) بتعديل شروط وأحكام السداد والشروط والأحكام الأخرى للقرض الآجل، ما أدى إلى امتثال المجموعة للتعهدات المعدلة للقرض الآجل (5). وكذلك، تمكنت المجموعة من إنهاء المفاوضات مع المقرضين بخصوص القرض الآجل 2 و3. بناءً على اتفاقية التسوية، وافق المقرض على التنازل عن مبلغ 20,385 ألف درهم من إجمالي المبلغ المستحق البالغ 96,385 ألف درهم [راجع الإيضاح 13 (هـ)] شريطة سداد الأقساط المستقبلية في حينها. تم سداد القسط الأول من جدول السداد المعدل والبالغ 50,000 ألف درهم من قبل مقرض القرض الآجل (5) نيابةً عن المجموعة [راجع الإيضاح 13 (هـ)].

أعدت إدارة المجموعة توقعاتها للتدفقات النقدية لفترة لا تقل عن اثني عشر شهرًا من تاريخ هذه البيانات المالية الموحدة، ولديها توقعات معقولة بأن المجموعة سوف تتوفر لها الموارد الكافية لمواصلة عملياتها التشغيلية في المستقبل المنظور.

كما في 31 ديسمبر 2021، تجاوزت المطلوبات المتداولة للمجموعة الموجودات المتداولة بمبلغ 127,874 ألف درهم (2020 - 338,749 ألف درهم) وأن المجموعة لديها خسائر متراكمة بمبلغ 668,909 ألف درهم (2020 - 729,659 ألف درهم). حققت المجموعة أرباحاً بمبلغ 59,522 ألف درهم (2020 - تكبدت المجموعة خسارة بمبلغ 284,607 ألف درهم) للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.

كما في 31 ديسمبر 2021، استمرت الخسائر المتراكمة للمجموعة في تجاوز ما نسبته 50% من رأس مالها المصدر. وفقاً للمادة 302 من القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015 (وتعديلاته)، دعت الشركة إلى عقد اجتماع الجمعية العمومية بتاريخ 29 أبريل 2021 بغرض التصويت على حل الشركة أو الاستمرار بنشاطها مع وجود خطة إعادة هيكلة مناسبة. أصدرت الجمعية العمومية قراراً خاصاً بالموافقة على استمرارية عمليات الشركة وفقاً للمادة 302 من القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015 (وتعديلاته).

الخليج للملاحة القابضة (ش.م.ع)  
والشركات التابعة لها

# التقارير والبيانات المالية الموحدة



# تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي شركة الخليج للملاحة القابضة ش.م.ع

إن توقعات التدفقات النقدية تستند على الافتراضات الرئيسية التالية:

- سيتم بيع أحد السفن التابعة للمجموعة، وفقاً لتوقعات التدفقات النقدية؛ و
- سيقوم أحد المساهمين بتوفير ما يصل إلى 8,500 ألف درهم لتمويل رأس المال العامل للمجموعة في يونيو 2022.

بينما قرر المساهمون مواصلة عمليات المجموعة خلال اجتماع الجمعية العمومية المنعقد بتاريخ 29 أبريل 2021 بموجب المادة 302 من القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 (وتعديلاته)، فإن توقيت ومدى تحقق الأمور المذكورة أعلاه خارج سيطرة الإدارة.

## أعضاء مجلس الإدارة

إن أعضاء مجلس إدارة الشركة خلال السنة كانوا كما يلي:

- الشيخ ذياب بن طحنون بن محمد آل نهيان (رئيس مجلس الإدارة)
- السيد عبد الله صبحي أحمد عطا طرة (نائب رئيس مجلس الإدارة)
- السيد محمد أحمد عبد الله رشيد الحمادي (عضو مجلس الإدارة)
- السيد عبد العزيز فهد العنقري (عضو مجلس الإدارة)

## مدقو الحسابات

لقد تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة من قبل إرنست ويونغ.

موقعة من:

**د.عبد الرحمن العفيفي**  
عضو مجلس الإدارة

**أحمد "م. ف." أ. الكيلاني**  
عضو مجلس الإدارة

**علي عبودة**  
المدير المالي التنفيذي



عقب قرار مجلس الإدارة رقم (32 / ر. ت) لسنة 2019، بشأن إعادة هيكلة الديون الرئيسية للمجموعة وتحويلها إلى حقوق ملكية عن طريق إصدار صكوك قابلة للتحويل إلزامية، حصلت المجموعة على الموافقة اللازمة من هيئة الأوراق المالية والسلع، الجهة التنظيمية لها، للمضي في تنفيذ الخطة. كما حصلت المجموعة على الموافقة على تعيين مقيم، وقد تم بالفعل الانتهاء من التقييم ورفع تقرير إلى مجلس الإدارة. وبناءً على ذلك، تم عقد اجتماع الجمعية العمومية بتاريخ 31 يناير 2022، وتقرر الموافقة على إصدار سندات إلزامية قابلة للتحويل بقيمة تصل إلى 150,000,000 درهم (مائة وخمسون مليون درهم) ("سندات جديدة") عن طريق اكتتاب خاص. كما تقرر الموافقة على زيادة رأس مال الشركة إلى 450,000,000 درهم موزعة على 450,000,000 سهم بغرض تحويل السندات الجديدة إلى أسهم في الشركة.

## تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

### الرأي المتحفظ

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة لشركة الخليج للملاحة القابضة ش.م.ع ("الشركة الأم") وشركاتها التابعة (يشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2021، والبيانات الموحدة للدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، وباستثناء الآثار الناتجة عن الأمور الموضحة في فقرة أساس الرأي المتحفظ من تقريرنا، فإن البيانات المالية الموحدة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2021، وعن أدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

### أساس إبداء الرأي المتحفظ

لقد تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 من قبل مدقق حسابات آخر. ومع ذلك، لم تتمكن من التحقق من الأرصدة الافتتاحية كما في 1 يناير 2021، ونتيجة لذلك لا يمكننا التحقق من صحة الأرصدة الافتتاحية كما في 1 يناير 2021. بما أن الأرصدة الافتتاحية كما في 1 يناير 2021 تدخل في تحديد الأداء المالي والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، فإننا غير قادرين على تحديد ما إذا كان من الضروري إجراء التعديلات على الأرصدة الافتتاحية كما في 1 يناير 2021 ونتائج العمليات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 المعلن عنها في بيان الدخل الشامل الموحد وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية المعلن عنها في بيان التدفقات النقدية الموحد.

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في فقرة "مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة" من هذا التقرير. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين إلى جانب متطلبات أخلاقيات المهنة والاستقلالية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد استوفينا جميع مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ولقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. وباعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر لنا الأساس لإبداء رأينا المتحفظ حول البيانات المالية الموحدة.

### التقديرات غير المؤكدة الجوهرية المتعلقة بمبدأ الاستمرارية

نلفت الانتباه إلى إيضاح 2 حول البيانات المالية الموحدة، بشأن قدرة المجموعة على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية. فباستثناء الدخل المحقق من مطالبة تأمين بمبلغ 85,759 ألف درهم وشطب مطلوبات انتفى الغرض منها بمبلغ 6,661 ألف درهم، قد تكبدت المجموعة خسارة بمبلغ 32,898 ألف درهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 (2020 - خسارة بمبلغ 284,607 ألف درهم)، وكما في ذلك التاريخ، تجاوزت المطلوبات المتداولة للمجموعة موجوداتها المتداولة بمبلغ 127,874 ألف درهم (2020 - 338,749 ألف درهم).

كما ورد في الإيضاح 2، تشير هذه الأحداث أو الظروف، إلى جانب أمور أخرى مُبيّنة في الإيضاح 2 حول البيانات المالية الموحدة، إلى وجود شكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية.

وإن استنتاجنا غير معدل بخصوص هذا الأمر.